الواجب تعالى بها ليس لاجل انه ذهب الى كون علمه تعالى بها حصوليا كما توهموا فاعلم هذا المقام تمت الرسالة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(هذه الرسالة للكنبوى فى تحقيق علم الله تعالى بالمعدومات)

نحمدك يامن احاط بكل شئ علما ٭ وافاض من فيوضاته الجليلة على القلوب السليمة فهما ٭ ونصلى على نبيك النبيه المترقى فى طبقات اسرار الملكوت الهاما ٭ وعلى اله واصحابه المقتبسين من نوره الساطع سهاما ٭ فهذه فريدة ثمينة لاذن كريمة ولمعة نورانية تمحى ظلمات الحيرة عن قلوب هيمة فى علم الله تعالى بالمعدومات وعلى مذهب المتكلمين النافين للوجود الذهنى والثبوت المعدومات الممكنة وتقررها فى ذواتها وفى دفع الاشكال المتوجه على برهان التطبيق بجريانه فى معلومات الله على مذهب المتكلمين (فنقول وبالله التوفيق) (اعلم ان الحكماء شرطوا فى بطلان التسلسل امرين احدهما الترتب بين آحاد السلسلة ليمكن للعقل التطبيق اذلا انتظام فى الامور الغير المرتبة وثانيهما اجتماع آحادها فى الوجود ولانتفاء الشرط الاول جوزوا وجود النفس الناطقة الغير المتناهية ولانتفاء الشرط الثانى جوزوا وقوع التسلسل فى المعدات (وابطل المتكلمون اشتراطه بالشرط الثانى باجراء برهان التضايف فى المرتبة الغير المجتمعة فى الوجود اذ بعد ترتب الآحاد يثبت العلية والمعلولية المتضائفين بينهما بل جريان برهان التضائف لايتوقف على الترتب الذاتى بين الاحاد بل يكفيه الترتب الزمانى فيتحقق بينهما السابقية والمسبوقية المتضائفين ايضا وابطلوه باجراء برهان التطبيق كما فصل فى محله قال المحقق الدوانى فان كان تجويزهم التسلسل فى الامور المتعاقبة لعدم جريان الدليل بناء على امتناع التطبيق فقد ظهر فساده وان كان ذلك لان السلسلة الغير المتناهية غير موجودة هناك فالدليل وان كان جاريا لكن المدعى غير متخلف لان غير المتناهى غير موجود هناك وليس المدعى الا امتناع السلسلة الموجودة الغير

المتناهية ولما لم يجتمع الآحاد لايكون السلسلة الغير المتناهية موجودة فرد عليه ان مقتضى الدليل عدم جواز وجودها اصلا لا على سبيل الاجتماع ولا على سبيل التعاقب والسلسلة الغير المتناهية المفروضة ههنا وان لم تكن موجودة مجتمعة فهى موجودة متعاقبة فان جميع الحوادث موجودة فى جميع الازمنة بمعنى ان كل واحد من احادها موجودة فى جزء من تلك الازمنة والوجود اعم من ان يكون فى الآن او فى الزمان والوجود فى الزمان اعم من ان يكون على سبيل الاجتماع او على سبيل التعاقب بل للوجود عند الفلاسفة فرد اخر يسمون الى الدهر فانهم يقولون ان المبادى العالية موجودة فى الدهر والدهر وعاء الزمان فالوجود فى الزمان على سبيل التعاقب نحو من الوجود الخارجى فاخراجه من الوجود الخارجى تحكم انتهى (اقول) اذا استاجرت قصارا ليقصر بمائة ضربة وكل ضربة بدرهم نقصر يحكم عليك بمائة درهم مع ان كل ضربة غير موجودة مع الاخرى فلو لم يكن الوجود الخارجى اعم مما هو على سبيل التعاقب لما وجد هناك مائة ضربة ولما حكم عليك بمائة درهم فعلى هذا يكون حكمهم بكون الحركة بمعنى القطع معدومة فى الخارج بمعنى سلب وجودها مع وصف الامتداد لامطلقا وبذلك يندفع التناقض بين حكمهم بوجود الزمان فى الخارج وبين حكمهم سلب الوجود الخارجى عن الحركة بمعنى القطع المنطبقة على الزمان نعم الحركة بمعنى التوسط موجودة عندهم لكنها انما ينطبق على الآن لا على الزمان (وايضا قد ابطل المتكلمون اشتراطه بالشرط الاول بان التطبيق الاجمالى ان كفى فى الجريان فالبرهان جار فى غير المرتبة بان يقال اما ان يكون بازاء كل واحد من آحاد تلك السلسلة واحد من آحاد هذه السلسلة اولا فعلى الاول يلزم مساواة الجزء للكل وعلى الثانى يلزم انتهاء السلسلتين كما فى المرتبة وان لم يكف فلا يتم البرهان فى المرتبة ايضا اذ لا يمكن للعقل ان يلاحظ كل واحد من تلك الاحاد تفصيلا (واشار المحقق الدوانى الى امكان بيان اشتراطه بدليل آخر غير ما

ذكروه وهو انه لولم يكن بين الاحاد ترتب لم يظهر انتقال الزيادة
الى طرف اللاتناهى بل ربما كان فى الاوساط ثم ذكر كلاما محصله
بان وجود الامور الغير المتناهية يستلزم الترتب بين المجموعات اذ كلما
اسقط منها واحد يبقى هناك مجموع لمجموع هو جزء من المجموع
الذى قبله ووجود الكل يتوقف على وجود الجزء فيتحقق بين تلك
المجموعات ترتب وان لم يكن بين الآحاد ترتب وحينئذ يجرى التطبيق
فى تلك المجموعات وينتهى الى مجموع لا مجموع بعده وهو الاثنان فكما
ينتهى المجموعات ينتهى الاحاد (اقول) وكذلك يجرى فيه برهان
التضايف فان المجموع الاول بعد اسقاط الواحد ازيد الاجزاء
فلابد من انقص الاجزاء والا لزم تحقق احد المتضائفين بدون الآخر
(وقد اجرى مثله بعض المحققين فى اجزاء الجسم الطبيعى القابل
لانقسامات غير متناهية عند الحكماء اذا تقرر هذا (فنقول) لما ابطل
المتكلمون اشتراطه بهذين الشرطين واجروا برهان التطبيق وغيره
من البراهين فى بطلان مطلق الامور الغير المتناهية مجتمعة الوجود
متعاقبة مترتبة الاحاد ذاتا اوزمانا اولم يكن توجه عليهم جريان
برهان التطبيق وغيره فى معلومات الله تعالى فاما ان يبطل تلك
البراهين فلا يبقى الوثوق بها فى سائر مجاريها واما ان تكون معلوماته
تعالى متناهية وهو محال عند اهل السنة (واجاب عنه المحقق
الدوانى بان البرهان المذكور ان اجرى فيها بحسب وجودها
الخارجى فالجريان مسلم لكن تخلف حكم المدعى ممنوع فان المعلومات
الموجودة فى الخارج وان لم تكن واقفة عند حد لكنها على تقدير
حدوث العالم متناهية كل حد لكونها محصورة بين حاصرين
المبدأ والمنتهى (وان اجرى فيها بحسب الوجود العلمى فالجريان
ممنوع وانما يكون جاريا لو كانت المعلومات معلومات بصور مفصلة
وهو ممنوع كيف وعلمه تعالى بسيط فالمعلومات باعتبار هذا الوجود
متحدة لا تكثر فيها ولا يتصور التطبيق بدون التعدد والتكثر (ثم اورد
على نفسه بان العلم الاجمالى ليس علما بالفعل بل بالقوة فيلزم ان لا يكون

الواجب عالما بتلك المعلومات بالفعل فيلزم اثبات الجهل تعالى الله عن
ذلك علوا كبيرا (واجاب عنه بان العلم الاجمالى علم بالفعل وهو التعقل
البسيط الذى يجعله الفلاسفة مستفادا من المبادى العالية والتفصيل
انما هو للنفس من حيث هى نفس قالوا والتعقل الاجمالى هو الخلاق
للصور التفصيلية فى الخارج انتهى ثم تمدح بان هذه المباحث مما ينبغى
ان تعلق بقلوب الاذكياء وبان المتكلمين ما اتوا بجواب صحيح بلا امتراء
(واقول) ما ذكره فى مقام الجواب فاسد لان صور المعلومات اما
موجودة بوجود حاضرة عنده تعالى اولا فعلى الثانى يلزم اثبات
الجهل تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وذلك لبداهة استحالة العلم بالشئ
بدون حضور صورته او حصولها وعلى الاول فاما ان تحضر لكل
معلوم صورة مغايرة لصورة المعلوم الاخر تفصيلية كانت تلك الصورة
بان تكون الجزئيات والكليات حاضرة بذواتها الجزئيات والكليات
او اجمالية بان تكون كل واحد حاضرا بوجه كلى ولو منحصرا فيه
او تحضر جميع المعلومات بصورة واحدة وعلى الاول يجرى برهان
التطبيق فيها لوجود صور غير متناهية هناك (وعلى الثانى
فاما تكون الصورة الواحدة مشتملة على صور المعلومات الغير المتناهية
اشتمال الكل على الاجزاء او اشتمال الكلى على الجزئيات فعلى الاول
يجرى فيه برهان التضايف لانه اذا اسقط من تلك الصورة صورة معلوم
واحد يكون الباقى ازيد الاجزاء فلابد من انقص الاجزاء كما عرفت
(وعلى الثانى يلزم ان لا يكون بعض تلك المعلومات الغير المتناهية
ممتازا عن البعض الآخر فى الوجود العلمى فيلزم ان لا يكون الواجب
العلام الغيوب عالما بالجزئيات على وجه جزئى وبالكليات بوجوه
تخصها والاول باطل عند المتكلمين والثانى باطل عند الحكماء
والمتكلمين جميعا بل الاول ايضا باطل عند الفريقين لان الجزئيات
المجردات معلومة على وجه جزئى عند الكل (بل نقول وعلى الثانى
يكون مخالفا لما ذكره ذلك المحقق فى تحرير مذهب الحكماء فى علمه
تعالى بالجزئيات المتغايرة من ان مرادهم ان كل جزئى منها معلوم

وبه كل منحصر في فرد هو ذلك الجزئي وهو صريح في ان كل كلي من تلك الكليات المنحصرة في فرد ممتاز عن الآخر في الوجود العلمي فيجري التطبيق في تلك الكليات الموجودة الممتازة بعضها عن بعض بلا مرية ومنه يظهر ان مراد الحكماء من التعقل البسيط الاجمالي هو ذلك الكلي المنحصر في فرد لا الصورة الواحدة المنطبقة على جميع المعلومات اذ لا مانع على اصولهم عن حضور الكليات الغير المتناهية عنده تعالى لعدم تغيرها وعدم جريان برهان التطبيق فيها عندهم لفقدان شرط الترتب اذ العلية والمعلولية انما هما بين الجزئيات بحسب وجودها الخارجي لا بين الكليات المنطبقة عليها بحسب الوجود الذهني ولو سلم ان الترتب بين الجزئيات بحسب الوجود الخارجي يستلزم الترتب بين تلك الكليات بحسب الوجود الذهني العلمي بناء على ان العلم بالعلة التامة يوجب العلم بالمعلول فيجري التطبيق ولذا ذهبوا الى ما ذكره من البساطة الاجمالية (فنقول فعلى هذا يرد عليهم ما ذكرناه آنفا من وجوه الفساد والحاصل ان كان المعلومات حاضرة بصورة واحدة يتوجه احد المفاسد المذكورة وان كانت حاضرة بصور غير متناهية فيجري فيها برهان التطبيق وبالجملة ذلك المحقق انما وقع في هذه الورطة العظيمة لاقتفائه آثار الحكماء في القول بالوجود الذهني ولا ينبغي لناصر الملة الاسلامية ان يتشبث في النصرة باذيال الفلاسفة وانما هو شأن المعتزلة والحق في الجواب عن ذلك الاشكال ان غاية جريان برهان التطبيق في معلومات الله تعالى ان تكون تلك المعلومات ممتنعة الوجود لا ان تكون ممتنعة المعلومية فلتكن ممتنعة الوجود ومع ذلك معلومة الله تعالى كاجتماع النقيضين (فلا يتوجه الاشكال المذكور على جمهور المتكلمين النافين للوجود الذهني قطعا ولا يحتاجون الى جعل علمه تعالى بتلك المعلومات بسيطا اجماليا اذ قد عرفت فساده (واما كون جميع المعلومات حاضرة بصورة واحدة ومع ذلك ممتازة بعضها عن بعض في الوجود العلمي فامر خارج عن طور العقل فكيف يتعلق به

قلوب الاذكياء وانما يحتاج اليه الذين اثبتوا الماهيات وجودا ذهنيا محققا مع القول بالترتب بين الموجودات الذهنية ولما انكره المتكلمون لم يحتاجوا الى الخروج عن الطريق المستقيم (واما ما ذكره ذلك المحقق من ان المتكلمين لما نفوا الوجود الذهني واثبتوا علم الله تعالى بالحوادث الغير المتناهية ومن اجلى البديهيات ان التعلق بين العالم والمعدوم الصرف محال والتجأوا الى القول بان تعلق العلم بالحوادث انما يتحقق وقت وجودها وان صفة العلم قديمة والتعلق حادث (وانت خبير بان العلم ما لم يتعلق بشيء لم يصر ذلك معلوما بالفعل فلزم عليهم ان لا يكون الله تعالى عالما بالحوادث في الازل تعالى عن ذلك علوا كبيرا (وفيما ذكرنا مخلص عن ذلك انتهى (ففيه بحث اما اولا فلان القائلين بحدوث تعلق العلم عند حدوث المعلوم ليس جمهور بل هم شرذمة قليلة من المعتزلة لا يعبأ بهم ولم يطلعوا على حقيقة الحال وكيف يتوهم ذلك وكتب جمهورهم مشحونة بازلية تعلق علمه تعالى بجميع الاشياء وان اختلفوا في طرق التعلق الازلي (فمنهم من يقول بالوجود الذهني كالامام وتابعوه (ومنهم من يقول بان الاضافة الازلية تتعلق في الازل بوجود المعلومات فيما لا يزال بناء على ان جميع اجزاء سلسلة الازمنة والزمانية حاضرة عنده تعالى ازلا وابدا ونسبة ذاته تعالى الى الجميع على السواء وانما المضي والاستقبال في اجزاء تلك السلسلة بالنسبة الينا ومثلوه بالحبل الممتد حول بيت ونحن جالسون فيه ناظرون من بابه الى الخارج وما نراه من الحبل في محاذاة الباب فهو حال وحاضر بالنسبة الينا واحد طرفيه ماض والآخر مستقبل وجميع اجزاء ذلك الحبل حاضر عند من كان فوق السطح وهكذا حال سلسلة الممكنات بالنسبة الى علم الواجب تعالى ويوافقه ما سلف من حديث ان الدهر محيط بالزمان بمعنى انه لا يوجد جزء من الزمان الا وهو مقرون به ومع ذلك لا يوجد فيه ماض ولا مستقبل ولا قسمة بوجه بل هو امر وحداني محيط بالازل والابد كل منهما مقرون به فالازل باعتباره عين الابد ويتجه عليهم

العلم بالمعدومات الممكنة والممتنعات التي لم توجد في شيء من الازمنة ويتجه عليهم ايضا ان وجوداتها فيما لا يزال مسبوقة بعلم الله تعالى فلو كانت مصححة لتعلق العلم بها لكانت سابقة عليه ولو سبقها ذاتيا فيلزم ان يكون تعلق العلم بها سابقا عليه وهو باطل (ومنهم) من يجوز تعلق العلم بالمعدوم الصرف وهو مذهب جمهور المتكلمين الحال (واما ثانيا فلان ذلك المحقق وسائر الذين حكموا ببداهة استحالة تعلق العلم بالمعدوم الصرف والتجاؤا الى القول بالوجود الذهني كالامام الرازي ان ارادوا تعلقه بالمعدوم الذي ليس له وجود محقق ولا وجود موهوم فالاستحالة مسلمة اذ البداهة حاكمة بانا اذا اردنا تصور الامر الاستقبالي فانما نتصوره بالتوجه اليه وتخيل صورته لا بدونه لكن لا يلزم منه نفي جواز التعلق بالمعدوم الصرف الذي نحو من الوجود المحقق وان ارادوا تعلقه بالمعدوم الصرف الذي له شيء من انحاء الوجود المحقق فالاستحالة ممنوعة اذ لا خلاف بين جميع الفرق في انا اذا تصورنا شيئا يحصل في اذهاننا شبح مطلق للمعلوم لانه بديهي لا ينكره الاكابر كما صرح به بعض المحققين وانما الخلاف في ان ذلك الحصول الذهني نحو من انحاء الوجود المحقق ام هو وجود موهوم فذهب الحكماء الى الاول والمتكلمون الى الثاني وقد صرح الحكماء بان الممتنع بالذات كاجتماع النقيضين ليس له وجود محقق لا في الخارج ولا في الذهن وانما الموجود في الذهن حقيقة وجه من وجوهه ولذا حكموا بان جميع ما نتصوره موجود في نفس الامر كما صرح به ذلك المحقق في تصانيفه مع ان الممتنع بالذات معلوم قطعا عند الكل واذا جاز كون الممتنع معلوما بدون الوجود المحقق في الذهن فلم لا يجوز كون الماهيات معلومات بمجرد الموهوم في الذهن لصور المعلومات ولم لا يجوز ان يكون الماهيات معلومة بهذا القدر والفرق بين معلومية الممتنع بالذات بدون الوجود الذهني المحقق وبين معلومية سائر الماهيات بدونه تحكم ظاهر (فان قلت) هذا ذهب المحققون من الحكماء الى ان العلم بالوجه ليس علما بذي الوجه بل هو حقيقة علم

بذلك الوجه فالمعلوم هو وجه الممتنع بالذات لا نفسه (قلت) ان كان العلم بوجه الممتنع علما بالممتنع بوجه من الوجوه يتم ما ذكرنا وان لم يكن علما به بوجه اصلا يلزم ان يكون الممتنع مجهولا مطلقا فيمتنع الحكم عليه وهو باطل وايضا ننقل الكلام الى كون ذلك الوجه وجها للممتنع دون غيره فاما ان لا يحكم عليه بشيء ايجابا او سلبا واما ان يتسلسل الوجوه واما ان ينتهي الى العلم بالذات الممتنع (فالحق ان ذلك الحصول الذهني وان لم يكن من انحاء الوجود المحقق الذي يحتاج تحققه في الممكنات الى جعل وايجاد فهو كاف في المعلومية ومرادهم من المعدوم الصرف ما لم يكن له شيء من انحاء الوجود المحقق لا انه لم يكن له وجود محقق ولا موهوم لا في الخارج ولا في الذهن حتى يكون التعلق بديهي الاستحالة ولما كان العلم عند المتكلمين من مقولة الاضافة كان العلم بالشيء عندهم عبارة عن تعلق العالم بصورة التي ليس لها نحو من انحاء الوجود المحقق وان كان لها وجود موهوم ولما حصروا الوجود المحقق في الوجود الخارجي العيني لم تكن تلك الصورة الحاضرة عنده تعالى موجودات عينية لجريان برهان التطبيق فيها مسلم لكن تخلف حكم المدعى ممنوع لانها ممتنعة الوجود لا ممتنعة المعلومية كاجتماع النقيضين نعم يرد على المتكلمين ان تحقق الاضافة في نفس الامر ان لم يحتج الى تحقق كلا المتضائفين في نفس الامر يلزم جواز تحقق احد المتضائفين بدون الآخر وهو مع كونه خلاف بداهة ما يقلع برهان التضائف من اصله وان احتاج فيلزم احد الامرين اما ان لا يتحقق علمه تعالى بالحوادث في نفس الامر واما ان يتحقق تلك الحوادث ايضا في نفس الامر والاول محال مستلزم لاثبات الجهل في الازل تعالى عن ذلك علوا كبيرا فتعين الثاني ولو لم يكن الحوادث موجودة في الخارج في الازل وجب ان يكون موجودة في الازل بنحو آخر من الوجود وذلك النحو اما الوجود الذهني المصحح للوجود في نفس الامر كما ذهب اليه الحكماء واما الثبوت والتقرر الخارجي للمعدومات غير الوجود الخارجي وغير الوجود الذهني كما ذهب اليه

جمهور المعتزلة فالقول بتحقق العلم الازلى الذى هو التعقل فى نفس
الامر لايمكن على مذهب المتكلمين النافين للوجود الذهنى ولثبوت
المعدومات وتقررها وماذكرتم من الوجود الموهوم لصور المعلومات
لايصح الوجود فى نفس الامر وجوابه فاذا دريكم انه لا يصح الوجود
النفس الامرى فان المتكلمين كما انكروا الوجود الذهنى المحقق لصور
المعلومات انكروا وجود تلك التعلقات والاضافة التى هى المعلوم
بل انكروا وجود جميع الاعراض النسبية ماعدا الاين وحكموا بان
الكل من الامور الاعتبارية فكما ان وجود تلك الصورة ليس وجودا
محققا بل موهوما فكذا وجود تلك العلوم والوجود الموهوم كاف
فى تحقق الوجود الموهوم والحكماء ايضا مصرحون بكون الوجود
الموهوم كافيا فى التحقق النفس الامرى ولذا زادوا فى تعريف الحمل
قيدا لوجود الموهوم حيث قالوا الحمل هو اتحاد المفهومين فى الوجود
الخارجى او الموهوم ليصدق على حمل العدميات كقولهم زيد اعمى
على ماصرح الشريف المحقق فى تصانيفه (لايقال لماذهبوا الى
الوجود الذهنى المحقق لم يكن لهم حاجة الى اخذ الوجود الموهوم
فى الحمل بعد ان حملوا الوجود الخارجى على الوجود فى خارج الذهن
الحاكم وان كان وجودا ذهنيا كما فى حمل القضايا الذهنية لانا نقول
ذلك الحمل غير كاف فى تحديد الحمل اذ كل مفهوم عدمى من المفهومات
الانتزاعية والامور الاعتبارية لكنهم جعلوا الامور الاعتبارية اقساما
قسم يلحق الموضوعات ويثبت لها فى الخارج فقط كالاعمى والجاهل
والقضية الحاكمة بثبوت هذا القسم خارجية او حقيقية
(وقسم يلحقها فى الذهن فقط وهى المعقولات الثانية كالامكان
والوجوب والامتناع وكالكلية والجزئية والقضية الحاكمة به ذهنية
(وقسم يلحقها فى الكل كما فى لوازم الماهيات كما فى قولنا الانسان
لافرس للقطع بان الانسان سواء كان موجودا فى الخارج او فى الذهن
ليس بفرس فثبت له اللافرس وامثاله فى كل من الخارج ونفس الامر
والا لارتفع النقيضان عن امر موجود وينعقد فى مثله القضايا الثلث

اعنى الخارجية والحقيقية والذهنية وقد حقق ذلك المحقق الدوانى
فى ان ثبوت الشئ للشئ يستدعى وجود المثبت له فى ظرف الثبوت
ولو كان الامر الثابت عدميا عدوليا اوسلبيا ولا يستدعى وجود الثابت
فى ذلك الظرف كما فى ثبوت الاعمى فى الخارج لزيد موجود فى الخارج
ومن البين ان لكل حكم خارجى او حقيقى او ذهنى واقعا او خارجا
يطابقه وان لم يكن صدقه وكذبه باعتبار مطابقته وعدم مطابقته له
وذلك الخارج هو نفس الامر المتحقق من غير فرض واعتبار فلو
لم يوخذ الوجود الموهوم فى الحمل لم يصدق على حمل القضايا
الخارجية والحقيقية اللتين محمولاتهما من الامور الاعتبارية الثابتة
فى الخارج كما فى زيد اعمى فى الخارج وكل انسان لافرس فى الخارج
وان صدق على حمل القضايا الذهنية التى محمولاتها معقولات ثانية
لاتثبت للماهيات الا فى الذهن كما فى قولنا انسان كلى او اعم او معلوم
الى غير ذلك فلزمهم ايضا القول بكفاية الوجود الخارجى الموهوم
فى الوجود النفس الامرى فان كان العمى موجودا فى نفس الامر فما ل
بان الصور العلمية التى هى من الامور الاعتبارية ايضا والا فبطل
ماذكروه بل نقول لما كان الثبوت الخارجى للعمى متحققا فى نفس الامر
ولم يكن ثبوتا ذهنيا ولا وجودا خارجيا فقد انتقض به حصرهم
الوجود النفس الامرى فى الوجود الخارجى والذهنى المحققين فليتأمل
(ولقائل ان يقول فيه بحث اذ لاشك ان العلم من الامور الموجودة
فى نفس الامر والا لم يكن العالم والجاهل كما فى زماننا هذا (وقال الله
تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لايعلمون * وايضا مبدا آثار
موجودة محسوسة اذ الشخص اذا علم امرا ملايما او منافرا ينبسط
او ينقبض ويظهر عليه آثار الفرح او الترح والمتكلمون ايضا
مصرحون بان تصور الامر الملايم او المنافر ينبعث منه الشوق الموجود
بداهة ووجدانا واذا تأكد الشوق يحمل على الفعل او الترك
وكل ما هو مبدأ آثار موجودة فهو موجود فى نفس الامر للقطع بان
ما لم يكن له وجود فى نفس الامر لايكون مبدأ لآثار موجودة واذا كان

العلم موجودا فى نفس الامر فسواء كان من الامور الاعتبارية المحققة
فى نفس الامر كما هو مقتضى نفيهم وجود الاضافة وسائر الاعراض
النسبية ما عدا الاين او كان من قبيل الاحوال عند مثبتها فلابد
وان يكون الصور العلمية ايضا موجودا فى نفس الامر سواء كان العلم
عبارة عن الاضافة كما ذهب اليه المتكلمون وبعض الحكماء وعن نفس
الصورة التى هى عين الماهية المعلومة او شبحها ومثالها كما ذهب اليه
اكثر الحكماء او عن انفعال النفس وقبولها لتلك الصورة الفائضة من
الفياض كما ذهب اليه البعض الاخر من الحكماء ولا خلاف لاحد منهم
فى ان هناك اضافة بين العالم والمعلوم نفسه او مثاله وشبحه وانما
الخلاف فى ان العلم ما هو من تلك الامور المتحققة هناك وتلك لان
العقل لا يجوز تحقق الاضافة فى نفس وفى ظرف من الظروف بدون
تحقق كلا المتضائفين او احدهما فى ذلك الظرف وهل هذا الا كان
يقال يجوز تحقق الابوة فى الخارج بدون تحقق شئ من الاب والابن
او احدهما فى شئ من الازمنة بل القسم الثانى تجويز تحقق احد
المتضائفين بدون الآخر ولما كان ههنا موجودا فى الخارج لزم ههنا
القسم الثانى وقد سبق الاشارة اليه بانه مما يقلع برهان التضائف
من اصله ومصادمة للمقدمة البديهية القائلة بان المتضائفين متكافئان
تحقيقا وتعقلا واذا كان الصور العلمية التى تعلق بها العالم موجودة
فى نفس الامر لم يكن ممتنعة بالذات اذ لا شئ من الممتنع بالذات بموجود
فى نفس الامر وقد مر ان جريان برهان التطبيق يقتضى كونه ممتنعا
بالذات نعم لو كانت الصور العلمية من الامور الاعتبارية الانتزاعية
كالملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار لانقطعت السلسلة
بانقطاع الانتزاع والاعتبار فان نفس الملازمة لازمة للملزوم ايضا
والا يلزم جواز وجود الملزوم بدونها فيلزم جواز وجوده بدون اللازم
فيلزم ان يكون بينهما ملازمة هف واذا كان نفسها لازمة ينقل
الكلام الى لزومها للملزوم وهكذا الى غير النهاية فيتحقق هناك
فى نفس الامر ملازمات مرتبة غير متناهية لكن وجود تلك السلسلة

فى عالم الاذهان موقوف على الانتزاع فينقطع عند انقطاعه ومعنى
كونها موجودة فى نفس الامر كون مبدأ الانتزاع موجودا فيها لكن
الصور العلمية ليست من هذا القسم كما لا يخفى (والجواب عن البحث
اذا سلمنا ان جريان البرهان فيها يقتضى امتناعه المنافى لوجودها
فى نفس الامر وكون الموجود منها متناهيا لكن نفس الجريان ممنوع
فانه انما يجرى فى السلسلتين القابلتين للحركة والصور العلمية غير قابلة
للحركة فلا يجرى فيها وتحقيق ذلك لان مجرد التطبيق الاجمالى
بان يقال اما ان يكون بازاء كل جزء من اجزاء السلسلة الكبرى جزء
مقابل له من اجزاء السلسلة الصغرى او لا يكون فعلى الاول يلزم
مساواة الجزء للكل وعلى الثانى يلزم تناهى السلسلتين مما غير كاف
فى تقرير البرهان (ولقائل ان يقول نختار الثانى ونمنع لزوم تناهى
السلسلتين وانما يلزم ذلك لو انتقل الزيادة المعينة الى جانب اللاتناهى
وهو موهوم ولا يلزم من مجرد صدق قولنا ليس بازاء كل جزء من
اجزاء السلسلة الكبرى مقابل له من السلسلة الصغرى الصغرى
ذلك الانتقال لجواز ان يكون صدقه لزيادة فى جانب المبدأ لا فى جانب
اللاتناهى الا يرى انه صادق قبل اعتبار التطبيق بل لا بد فى ذلك
الانتقال من حركة السلسلة الصغرى الى ان ينطبق مبدؤهما
فحينئذ ينتقل الزيادة الى جانب اللاتناهى قطعا كما يظهر من ابطال
تناهى الابعاد بتطبيق احد الخطين اللذين لا جزء لهما بالفعل على
الاخر كما اجروه هنالك ايضا نعم بعد فرض حركة الصغرى مطلقا
يلزم احد الفسادين اللذين ذكروهما فى تقريره لكن يجوز ان يكون
الفرض المذكور فيما لم يقبل الحركة فرض محال يجوز ان يستلزم
محالا اخر فلا يتعين كون المحال اللازم لازما من عدم تناهى السلسلتين
فلا يتم التقريب فالحق ان التطبيق الاجمالى مما يكفى فى السلسلتين
القابلتين للحركة بحسب نفس الامر وهذا مع وضوحه كيف خفى على
جمهور العلماء الاعلام والحمد لله على ولى كل انعام (فان قلت) فعلى
هذا لا يمكن للمتكلمين اجراء برهان التطبيق فى استحالة النفوس اه

الغير المتناهية وابطلوها بذلك (قلت) لعل اجراؤهم فيها مبنى على مذهبهم من انه لا مجرد غير الواجب تعالى وان كل جوهر جسم ولو لطيفا وكل جسم قابل للحركة وفاقا وليس مرادهم اجراؤه فيها ولو كانت مجردة عن المواد كما زعمه الحكماء اذ بعد ما اتقنت ما ذكرنا لا مساغ لاجراء البرهان فيها وان اجرى احد فيها فيلزم عليه ايضا نعم لا يمكن اجراؤه حينئذ فى ابطال الحركات الدورية الغير المتناهية ازلا وابدا كما زعمه الحكماء اذ الحركات لكونها اعراضا غير قابلة للحركة التى هى من خواص الجسم ولو لطيفا لكنها ان لم تبطل برهان التطبيق فلتبطل برهان التضايف اذ لا بد من تكافى السابقيات والمسبوقيات فى الدورات الغير المتناهية وما يتوهم عليه من ان الدورة الاخيرة مسبوقة بالدورة التى قبلها وهى مسبوقة بما قبلها وهكذا فبين كل اثنين منها سابقية ومسبوقية متكافيان فلزوم تحقق احد المتضايفين بدون الاخر ممنوع فتوهم فاسد مبنى على توهم ان الدورة الاخيرة مسبوقة بما قبلها فقط وليس كذلك بل هى مسبوقة بكل دورة قبلها ففى كل دورة يتحقق فى نفس الامر مسبوقات غير متناهية بحسب الدورات السابقة المتناهية ولا يتحقق فيها الا سابقيات متناهية بناء على ان ما بين كل دورة سابقة وبين كل دورة مسبوقة متناهية ابدا فحينئذ يظهر انه لو يتحقق فى الخارج دورات غير متناهية فى جانب الازل ولو متعاقبة يلزم تحقق المسبوقيات الغير المتناهية بلا مكافئ لا تحقق مسبوقية واحدة فقط بلا مكافئ وذلك ضرورى لزوما وبطلانا فهذا برهان قوى فى بطلان كل سلسلة غير متناهية مترتبة الاحاد ولو كانت متعاقبة فى الوجود (وبما ذكرنا يندفع عنه ما يتوهم من انه انما يتم فى بطلان ما تسلسل فى جانب واحد ولا يتم فيما تسلسل من الجانبين الى غير النهاية كما فى الحركات الدورية عندهم اذ ليس هناك فى نفس مسبوق اخير بل كل مسبوق فهو سابق على ما بعده ايضا ففى كل من الاحاد سابقية ومسبوقية اقول نعم فى كل مرتبة منها سابقية ومسبوقية لان المسبوقيات المتحققة

فى كل غير متناهية والسابقية المتحققة فى كل متناهية فى كل يوم فيلزم تحقق سلاسل غير متناهية من المسبوقيات بلا مضايف ومكافئ ولا حاجة الى ما ذكره ذلك المحقق ايضا فى دفعه من انا اذا اخذنا من احاد السلسلة كالمعلول الاخير وتصاعدنا الى جانب العلل يجب ان يكون فيما قبله من الاحاد سابقية ليس معها مسبوقية وكذا اذا انزلنا الى جانب المعلولات فان للمناقشة فى ذلك الوجوب مجالا ودعوى البداهة غير مسموعة واذا بطل سائر السلاسل المرتبة الاحاد ببرهان التضايف فلا حاجة لنا الى ابطالها ببرهان التطبيق مرة اخرى مع ان لنا ابطالها الزاما بناء على زعمهم من ان كل وضع فلكى حادث فهو مع الواجب او مع مجرد قديم آخر علة تامة موجبة لواحد من الحوادث المتعاقبة الغير المتناهية كسلاسل الاجناس العنصرية فان لانواع العنصرية قديمة باجناسها عندهم ولما كانت الحركة السرمدية مستلزمة السلسلة غير متناهية عندهم وكان تلك السلسلة المتعاقبة الآحاد وان كان كل واحد قابلا للحركة اذ الاحاد الموجودة فى الخارج فى كل زمان من الازمنة المفروضة متناهية والسلسلة الغير المتناهية ليست الا موجود فى الذهن فلا يكون قابلا للحركة (قلت) لما وجد كل من تلك الاحاد فى الخارج امكن بالنظر الى ذاتها اجتماعها فى الوجود اذ الماهيات الممكنة الجوهرية لا تقتضى ان تقدم بعد وجودها ولذا كان الجنة والنار واهلهما ابديين وكان افلاك والمواد العنصرية قديمة على زعمهم فيجوز ان لا يعدم كل من تلك الآحاد بعد وجوده بالنظر الى ذاته وان لم يجز ذلك لامر خارج عن ذاته كارادة الواجب تعالى فحينئذ (نقول لو وجد احاد غير متناهية من الاجسام ولو كانت متعاقبة لامكن اجتماعها فى الوجود بالنظر الى ذاته وكلما امكن ذلك جاز ان يتحقق هناك سلسلتان احديهما اطول من الاخرى بناء على ما تقرر لو اذلك المحقق من ان وجود امور غير متناهية مطلق يستلزم الترتب بين المجموعات الغير المتناهية وكلما امكن ذلك يلزم امكان كون الجزء مساويا للكل او تنا

غير المتناهى بالنظر الى ذات تلك الاحاد والمجموعات واللازم باطل اذ كل من اللازمين ممتنع بالذات لايستلزم ولا امكانه ذات ممكن ما والا لكان محالا ذاتيا لاممكنا وبما ذكرنا من اشتراط امكان حركة السلسلتين ظهر انا بطال مطلق التسلسل ببرهان التطبيق سخيف جدا والحق لايستر بتكثير السواد وهذا الذى ذكرناه هو الحق الحقيق بالذكر فى تحقيق ماعليه الملة الاسلامية واما الاحتياج الى التشبث باذيال الفلاسفة فى البساطة العلم الواجب بمجرد تعميم جريان البرهان فكتخريب مسجد لتوسيع الطريق ومن المثل بكل حشيش يتشبث الغريق كما لايخفى على انك قد عرفت جريانه بعد بساطة العلم الواجبى ايضا اذ قد ذكر ذلك المحقق فى بحث العلم ان معنى الاجمالى كون العلم واحدا والمعلوم متعددا وهو علم بالفعل بجميع المعلومات لا بالقوة كما توهمه بعض المتأخرين (اقول ولما كان كل من تلك المعلومات الغير المتناهية معلوما بالفعل ولو فى ضمن علم واحد اى تعلق واحد كان كل منها موجودا فى العلم ممتازا عن الآخر اذ لا علم بدون التمييز فلكل معلوم وجود ذهنى استقلالا او تبعا لوجود الكل وكل ماله وجود ولو تبعا فهو متميز فى نفسه وذلك البرهان بظاهره يجرى فى كل سلسلة متميزة احادا وانما لايجرى فى المعدومات المحضة الغير المتميزة بوجه فبساطة العلم الواجبى واجماله بذلك المعنى لاينفى الجريان كما لايخفى فلابد وان يصار الى جواب آخر يتعلق بقلوب الاذكياء لان قلوبهم يتعلق بجريانه فيها بعد هذا الجواب لكن بما ذكرنا يندفع الكل ويتضح الحق المقرر فى الملة البيضاء (وان قلنا) بالوجود الذهنى كما ذهب اليه اكثر المحققين من المتكلمين وقد ظهر حقيقة ايضا مما ذكرنا سابقا ولم يبق ههنا خلجان واضطراب الا ان الاشاعرة لما جوزوا ترتب البرودة على الماء والحرارة على النار فقد جاز الحركة فى الصور العقلية بالنظر الى ذاتها عندهم فذات الصور العقلية غير آبية عن الحركة الابية بالنسبة الى قدرة الله تعالى عندهم ولذا اجروا البرهان فى الكل (قلت) اما المنكرون للوجود الذهنى فلامساغ

لهم فى تجويز ذلك لانه تجويز وجود العرض بدون المعروض وهو مستحيل لايتعلق به قدرة الواجب (واما القائلون بالوجود الذهنى من المحققين منهم فلايمكن لهم اجراؤه فيها ايضا اذ مانع الجريان يكفيه الجواز (وقد حقق ذلك المحقق فى تحقيق مذهب الامام ان الاشاعرة لاينكرون لزوم بعض افعاله تعالى لبعض فكما ان ايجاب البياض يستلزم رفع البياض اولا من الجسم فالظاهر ان ايجاد الحركة فى الصور العقلية يستلزم جعلها موجودة فى الخارج اولا كما ان ايجاد المعلومة يستلزم جعل الماهية اولا موجودة فى الذهن فعلى هذا غبار فى الكلام (وتلخيص الكلام لو جرى البرهان فى كل امور مرتبة لما امكن للحكماء ان يقولوا بعدم تناهى النفوس الناطقة فانها وان لم تكن انفسها مرتبة على القول بقدمها كما ذهب اليه افلاطون واتباعه لكن العدد العارض لها مرتب المراتب وهو عندهم من مقولة الكم الذى هو موجود خارجى كسائر المقولات فلو فرضنا ان المعلومات لاتعدد لها فى علم الواجب فما تقولون فى مراتب الاعداد العارضة لها واما القول بان لاتناهى الاعداد بالفعل غير واقع بل لاتناهيها بمعنى لايقف عند حد فهو انما يصح على مذهب المتكلمين النافين لقدم العالم وعروض الاعداد للمجردات كعروضها للماديات مصرح فى الكتب الحكمية من رئيسهم وغيرهم وان قالوا انا لعدد فى التحقيق من الامور الاعتبارية التى انما توجد فى الاذهان بالانتزاع من المعدود فهى متناهية فى الوجود الذهنى فنقول جميع هذه المراتب مرتسمة فى العقل الفعال عندهم ازلا وابدا اذ لامانع فى اصولهم عن ارتسام نفس المجردات ولا عن ارتسام الاعداد العارضة لها وان قالوا البرهان لايجرى فى الامور الاعتبارية افنقول ماوجه عدم الجريان وانت تعلم ان ليس هناك مانع الجريان ماعدا كون السلسلة الصغرى غير قابلة للتحريك والانطباق وكذا الكلام فى المعدومات المتميزة عند المعتزلة فقد صدق ماذكرنا من الاشتراط ولنختم الكلام بكلام فى دفع مايرد على برهان التطبيق من ان السلسلة الصغرى ان كانت

جزء من الكبرى فلا يمكن التطبيق كيف والتطبيق يتوقف على وجود سلسلتين متغايرتين بالذات لا بمجرد الكلية والجزئية وان لم يكن جزء منها فلا تبطل به سلسلة واحدة وانما تبطل السلسلتان مع انهم ابطلوا الكل بذلك (ودفعه بان وجود سلسلة غير متناهية يوجب امكان سلسلة اخرى بعدد جزئها اذ وجود الكل متأخر عن وجود الجزء فاذا وجد الكل فعلم ان ماهية الجزء غير آبية عن الوجود فنفرض ذلك الجزء الممكن بالنظر الى ذاته المتماثل المتحد فى النوع للجزء الموجود وقد سبق ان الامر يتم بهذا القدر لان العنادين المذكورين يأباه ذات سلسلة الآحاد ومقتضى اللزوم ان يمكن وقوع المحالين بالنظر الى ذات السلسلتين وان لا يأبا عنه ماهيتهما مع ان اجتماع النقيضين يأباه ماهية كل ممكن فلا اشكال فاعلم هذا العلم (تمت الرسالة للفاضل الكلنبوى)

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

(هذه الرسالة للكلنبوى فى تحقيق ماهية الممتنع)

قالوا لا ماهية للممتنع بالذات بل ماهية فرضية واشكل عليهم العلم بالممتنعات لانه سواء كان كيفا او اضافة او انفعالا لا بد هناك من تعلق العالم بالمعلوم والعالمية والمعلومية متضائفان فاذا تحقق العالمية فى نفس الامر فلا بد وان يتحقق المعلومية فيها فان تحقق احد المتضائفين بدون الآخر فمع انه لا يجوزه عقل مما يهدم برهان التضائف ويقلعه من اصله وهذا مما جال فى خاطرى فى زمان مريد غداة يوم سنح دفعة انهم ما يقولون فى جواب من قال ان العرض لا يتعلق الا بالوجود والوجود ليس ماهية الممتنع قطعا سواء كان عدم عين ماهيته كما قالوا وجود الواجب عينه او كان زائدا عليه كما فى الممكنات فقد بان هوية الممتنع لا ماهية الكل وقد صرح الحكماء بان لا طريق بالشئ على وجه جزئى الا الحس الظاهر او الباطن ومن البين ان المعدوم غير محسوس بالضرورة فلا يحصل فى شئ من الاذهان صورة مأخوذة من المعدومات والممتنعات الا صورة كلية وان قيد بالمف

تقييد كان يقال الاجتماع قيام زيد وقعوده فى هذا الوقت المعين بشرط ان يكون متوجها نحو الشمال وهكذا فانهم صرحوا بان الحاصل فى الذهن من زيد الموجود بتعريفنا احدنا باوصافه العديدة لا يكون صورة جزئية ما لم يشاهد فما ظنك بالصورة الحاصلة من المعدوم والممتنع فالحق ان صور الممتنع الحاصلة فى الاذهان صور كلية وان كان بعضها اخص من البعض الآخر وان كل كلى له وجود محقق فى الاذهان وكل ما له وجود محقق فى الاذهان فهو موجود فى نفس الامر فالصور الكلية للممتنعات موجودة فى نفس الامر واذا كانت هوياتها ممتنعة الوجود فى نفس الامر اذ ليس هوياتها وجود محقق لا فى الخارج ولا فى الذهن من الاذهان وانما الموجود فى الاذهان الصورة الكلية فعلى هذا يكون معنى قولنا كل ممتنع معدوم فى نفس الامر كل صورة كلية وجدت فى الذهن وكانت موجودة فى نفس الامر فى ضمن وجودها المحقق فى الذهن وصدق عليه فى هذا الوجود النفس الامرى مفهوم الممتنع صدقا بحسب نفس الامر فهو بحيث يصدق عليه فى نفس الامر انه معدوم فى الخارج واما قولنا زوجية الخمسة شئ فى نفس الامر فان كان الحكم عليها على الافراد الذهنية ايضا كانت قضية ذهنية حقيقية كما سبق وان كان الحكم على الافراد الخارجية الفرضية الوجود كانت حقيقية فرضية ومعناها ان ما لو وجد فى الخارج كان زوجية الخمسة فهو على تقدير وجوده يكون شيئا فى نفس الامر لا ان هذه الافراد الفرضية شئ فى نفس الامر ولو لم يوجد كيف وليس لها وجود فى الخارج ولا فى الذهن من الاذهان والوجود فى نفس الامر منحصر فى الوجود فى احد العالمين عالم الاعيان وعالم الاذهان والمقدمة البديهية قائمة بان الشئ ما لم يوجد فى ظرف يستحيل ان يتصف بشئ فى ذلك الظرف وهل يجوز عاقل وجود الاحراق فى الخارج مع كون المحرق معدوما فى الخارج بل لا يجوزه المجانين والاطفال (وبما حققنا اندفع الاشكال الصعب الذى ساق كثيرا من الافاضل الى القدح فى تلك المقدمة البديهية